الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/94
2 February 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/50/617/Add.12)]

٩٤/٥٠ - العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٠٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار،

وإذ تؤكد من جديد أيضا، بصفة خاصة، الفقرة ٢ من قرارها ١٠٧/٤٩،

وإذ تشدد على تجدد طابع الاستعجال الذي يتسم به تعزيز التصنيع كعنصر أساسي في تنمية البلدان النامية وعلى الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي تمر بعملية إصلاح، وتشير الى البيانات الصادرة عن مجموعة السبعة والسبعين[١]، وحركة عدم الانحياز[٢]، ومنظمة الوحدة الأفريقية[٣]، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على التوالي، بشأن الدور الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا الصدد،

وإذ تسلم بالحاجة الى زيادة التعاون بين البلدان الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف إضافة الى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، في تنفيذ

(١) A/50/518، المرفق، الفقرة ٤٨.
(٢) انظر: A/50/752-S/1995/1035، المرفق الخامس.
(٣) انظر: A/50/647، المرفق الثانى.

برنامج العقد الثاني،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام الذي يؤديه التصنيع في دعم النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في أفريقيا في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٤]،

وإذ تسلم كذلك بأهمية التعاون فيما بين القارات وعلى الصعد الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ برنامج العقد الثاني،

وإذ تلاحظ الآثار البعيدة المدى للتطورات الأساسية التي طرأت على البيئة الدولية فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، بما في ذلك اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العقد الثاني، وكذلك الحاجة الى تدابير وطنية ودولية متضافرة لتمكين البلدان الأفريقية من التصدي للتحديات التي أوجدتها الفرص التي هيأتها التطورات الأخيرة في التجارة الدولية، ضمن أمور أخرى، ودور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد، ومن الاستفادة تماما من هذه الفرص،

وإذ تؤكد استمرار الحاجة الى حشد موارد كافية من خلال مبادرات محلية ودولية من أجل تنفيذ برنامج العقد الثاني، بما في ذلك تهيئة مناخ مواتٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية القطاع الخاص والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص الوصول الى الأسواق،

وإذ تسلم بضرورة استخدام البلدان الأفريقية للموارد البشرية والمالية بشكل أكثر فعالية في عملية التصنيع،

وإذ تلاحظ مع التقدير مختلف المبادرات والاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي جرت، بما فيها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، المعقود في غابورون، في الفترة من ٦ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والمساهمة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عقد وتنظيم منتديات للاستثمار الصناعي تهدف الى تنفيذ برنامج العقد الثاني،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[٥]؛

٢ - تؤكد أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتهيئة مناخ مواتٍ للاستثمار والأعمال التجارية، على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، من أجل تعزيز توسيع القدرات الانتاجية

---

(٤) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٥) A/50/487.

في البلدان النامية، وتنويعها وتحديثها؛

٣ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك من منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الشركاء الآخرين في عملية التنمية، مواصلة النهوض بدور إيجابي وأكثر فعالية في تنفيذ برنامج العقد الثاني، مع مراعاة التعهدات الملتزم بها في هذا الخصوص في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٤ - تشجع الحكومات الأفريقية على دعم اللجان الوطنية للعقد الثاني بغية رصد تنفيذه رصدا فعالا وعلى صياغة استجابات فعالة في إطار السياسات العامة للتحديات والمطالب التي أوجدتها الفرص التي هيأتها التغيرات في البيئة المحلية والدولية المتعلقة بالتصنيع؛

٥ - تؤكد استمرار الحاجة الى توفير مساعدة تقنية ومالية من منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف لاستكمال جهود البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ أهداف العقد الثاني، وكذلك الحاجة الى قيام البلدان الأفريقية بتعزيز التعاون فيما بينها في مجالات السياسة الصناعية، والتنمية الصناعية، وتنمية الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والاستثمارات؛

٦ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهل تبادل المعلومات فيما بين الحكومات الأفريقية بشأن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بصدد تنفيذ برنامج العقد الثاني كمساهمة في تقارير الأمين العام التالية عن تنفيذ البرنامج؛

٧ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية زيادة مساعداتها وتنسيق أنشطتها في تنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة، بغية تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في أفريقيا في ضوء عولمة الإنتاج ونمو التجارة وتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا المتصلة به؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمد بالتعاون مع جميع منظمات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، الى مراعاة تنفيذ برنامج العقد الثاني عند إعداد استعراض منتصف المدة، في عام ١٩٩٦، لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛

٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦
٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥